

الأولى مفعولا والفاعل ضمير «ما» مستتراً ورفعه في الثانية «فاعلاً» والمفعول ضمير ما محذوفاً لأننا نقول : ما دعاني إلى الخروج وما كرهت منه، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز «دعوتُ الثوبَ إلى الخروج» «وكره من الخروج» وتقول: زيدٌ في رزق عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لا غير ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توصيله مع المثني والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ وعلى النصب فالفعل محتمل للضمير، فيبرز في الثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

د - ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة . وذلك أحد عشر أمراً : أحدها : أنه يُصاغ من المتعدّي واللازم كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر . وهى لا تصاغ إلا من اللازم كحسن وجميل

الثانى : أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهى لا تكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن عروضى لا تصريفى، وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العرض، وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل.

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو «زيدٌ عمرًا ضارب» ولا يجوز «زيد وجهه حسن» .

الخامس : أن معموله يكون سببياً وأجنياً نحو، «زيدٌ ضاربٌ غلامه وعمرًا» ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول «زيد حسن وجهه» أو «الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمرًا» .